الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الافتتاحية: الديمقراطية بين خطابات متهافتة (1)

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2003) *الافتتاحية: الديمقراطية بين خطابات متهافتة (1)* . رواق عربي، 8 (4)، 8-27.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

افتتاحية

الديمقراطية بين خطابات متهافتة (١)

ربما يكون النقاش حول الديموقراطية فى الشرق الأوسط أكبر مناظرة حول الديموقراطية فى التاريخ الثقافى العالمى. فلم يحدث من قبل أن تركزت المناقشات حول الديموقراطية فى منطقة واحدة مثلما يحدث الآن. ولم يحدث أن شارك العالم كله فى مثل تلك المناظرات مثلما يحدث الآن. ولم يحدث أن بدت القضية على درجة التعقيد الذى تتسم به فى هذه المنطقة تحديدا.

الخطاب العربى المعارض

لا أريد أن أخفى شعورى الشخصي بالصدمة حيال الخطاب الرسمى العربى بل وجانب كبير من الخطاب الصادر عن مثقفين تقدميين وديموقراطيين وقوميين عرب أيضا نحو ما يسمى بمبادرة الشرق الأوسط الكبير التى تطرحها أمريكا وقد تشاركها فيها أوربا. وفى تقديرى أن هذا الخطاب غير مقنع لأحد وأنه بائس ومتهافت نصا وممارسة.

ويستند هذا الخطاب على رؤية اعتذارية أو تبريرية تقوم على أربعة حجج نمطية لرفض هذه المبادرة. الحجة الأولى أن الديموقراطية والإصلاحات السياسية لا تفرض من الخارج. والثانية أنها لم تناقش قبل طرحها مع المعنيين بها. والمفترض أن المعنيين بها هم حكومات المنطقة. والثالثة أن هذه المبادرة تطرح حلا أو صيغة نمطية لرقعة جغرافية واسعة وبالغة التنوع من حيث تاريخها الاجتماعى والسياسى وواقعها الاقتصادى والثقافى. والرابعة أن تلك المبادرة قد أهملت أهم قضايا المنطقة وهى القضية الفلسطينية وإنهاء العدوان الإسرائيلي الذي يمثل واحدا من أهم إن لم يكن أهم أسباب التطرف فى المنطقة.

تبدو هذه الحجج مقنعة بذاتها. وما يجعلها متهافتة ليس كونها خاطئة

وإنما أنها تحمل فى مجموعها منطقا اعتذاريا يبرر استمرار الأمر الواقع ويضفى الشرعية على واقع سياسى واقتصادى واجتماعى لا يمكن الدفاع عنه وفشل فى مواجهة أية مهمة أو قضية جوهرية لمستقبل المنطقة وشعوبها وينفض يد الحكومات والنظم من أى التزام بمبادرات كبرى لتحويل وتغيير الأمر الواقع سواء على الصعيد الداخلى أو الاقليمى.

الداخل والخارج

فحجة أن الإصلاح لا يفرض من الخارج خلابة لغويا وبراقة منطقيا. ولكن مشكلتها أنها لا تتعامل مع الموضوع بالمنطق. فليكن أن الإصلاح لا يفرض من الخارج فلماذا إذن لا يأتى من الداخل؟ ولماذا لم يأت من الداخل بعد أزمات وزلازل كبرى فى التاريخ الحديث للمنطقة؟ لماذا مثلا لم يأت الإصلاح من الداخل بعد أن وقعت أزمة الخليج الثانية والتى زلزلت الوجدان العربى وفرضت عليه فرضا مناقشة إشكالية الاستبداد فى العالم العربى والذى اتفق الجميع تقريبا على أنه أحد أهم العوامل المفسرة لهذا الزلزال، مع إدراك أن الفارق بين النظام العراقى والنظم العربية الأخرى كان فارقا فى الدرجة وليس فى النوع؟ ولنترك أزمة الخليج الثانية لنتحدث عن أزمة الخليج الثالثة والتى أكدت على المعنى ذاته لنسأل لماذا إذن لم يقم أكثر الحكام العرب بأية مبادرة لإصلاح الأوضاع السياسية فى بلادهم، لإقناع شعوبهم والعالم أن ثمة حركة تصحيح إيجابية يمكن التعويل عليها فى بناء مستقبل أفضل للمنطقة؟ بل ولماذا حتى بعد أن عرف الجميع أن الأمريكيين مصممون على الضغط باسم الديموقراطية، منذ خطاب بوش فى ٦ نوفمبر الماضى، لم يقم الحكام بمبادرات إصلاحية مهمة حتى يمكن تجنيب العرب عار أن يتم وضعهم تحت الوصاية، وهو المعنى الحقيقى لمبادرة الشرق الأوسط الكبير؟

تلك الحجة لا تناقش قضية الإصلاح ذاتها، وليست معنية بكيفية طرحه، ولا بالإصلاح أصلا. فهى ترفض طرحه من الخارج ولا تطرحه بذاتها من

الداخل. ويعنى ذلك نتيجة واحدة وهى رفض الإصلاح الديموقراطى ذاته، فلو لم يكن هذا هو الحال لكانت تلك النظم قد طرحت رؤيتها هى للإصلاح الديموقراطى، بحيث لا تضطر للتعامل مع القضية بطريقة البقال المستعد للمساومات الصغيرة مع الأمريكيين أو غير الأمريكيين. وما حدث حتى الآن من "إصلاحات" لا تصلح للمناقشة تحت بند الإصلاح الديموقراطى. إذ يعلم الجميع أنها اقرب للخدع الصغيرة وأعمال التجميل البسيطة التى لا تكاد تقنع أحدا.

والواقع أن قضية الخارج والداخل لم تناقش بأية درجة من الجدية المعرفية والمنهجية فى العالم العربى. وثمة أسباب واضحة تماما لرفض مناقشة القضية بصورة شفافة من جانب الحكومات والرسميين العرب. ذلك أنهم يفضلون مناقشة هذه الأمور مع السلطات الأمريكية وربما الأوربية ولكنهم يكتفون بإصدار دعاية للاستهلاك المحلى بالنسبة لشعوبهم. وعليهم أن يظهروا استعدادهم لمقاومة التدخلات الأجنبية كجزء من شرعيتهم رغم أن الكافة يعلمون أنهم سيناقشونها فى الواقع مع السلطات الأمريكية والأوربية إذا أظهرت تلك الأخيرة قدرا كافيا من الإصرار والحسم وهو أمر مشكوك فيه. أما بالنسبة للمثقف القومى والديموقراطى العربى فان جرحا كبير ا فى الكرامة القومية يكون قد حدث لمجرد أن يتدخل الأمريكيون لفرض أية فكرة بما فيها بعض تقنيات الديموقراطية على الحكومات العربية. ويدرك هؤلاء المثقفون بحزن عميق أنه كان من الممكن تجنب الإهانة القومية لو أن الحكام والحكومات تقدموا فى الوقت المناسب وقبل أن يصبح التدخل الأجنبى علنيا ورسميا بالإعلان عن إصلاحات سياسية ودستورية يحتاجها العالم العربى حاجة عميقة وأصيلة منذ عقود من الزمن.

وقد يفسر هذا الشعور بالإهانة تعلق المثقف العربى الشديد بفكرة أن الديموقراطية لا تفرض من الخارج.

ولكن هذا القول يتعامل مع العلاقة بين الداخل والخارج بقدر عجيب من التعجل والسطحية. ولو تأمل هؤلاء المثقفون فى مصطلح الديموقراطية ذاته

لأدركوا على الفور أنه لم يأت من الداخل إلا كنوع من التأثر بأحد أهم منجزات الحضارة الأوربية، وهو منجز سريعا ما صار جزءا من التراث العام للبشرية.

ولا يقل عن ذلك أهمية انه لم يعد من الممكن الفصل التام بين الداخل والخارج وخاصة فى المرحلة الراهنة من التطور العالمى. إن انتصار الديموقراطية فى أى بلد يعزز ممارستها فى بلاد أخرى. وفى اللحظات الحاسمة من النضال قد لا يمكن ضمان انتصار الديموقراطية فى بلاد معينة بدون خوض صراع عالمى. وهذا هو ما حدث فى الحرب العالمية الثانية بغض النظر عن أن هذه الحرب بدأت ليس حول القيم الديموقراطية وإنما حول النفوذ والمستعمرات داخل وخارج أوربا ذاتها. ويصدق ذلك لا بالنسبة للديموقراطية وحدها بل وأيضا بالنسبة لكل القيم الكبرى بما فيها الاستقلال الوطنى. وقد يتوجب علينا أن نعى أيضا وبالمناسبة أنه لن يمكن ضمان انتصار الشعب الفلسطيني إلا بدعم كبير من الخارج.

القضية إذن ليست فى الداخل والخارج. فكل التطورات الكبرى فى التاريخ السياسى والاجتماعى لأى بلد مهما كانت قوته أو مستويات تطوره تنجم عن عمليات ونضالات خارجية وداخلية. ولا تبدو مشكلة الحديث الأمريكى والأوربى عن الديموقراطية فى العالم العربى فى أنه يأتى من الخارج وإنما أنه يأتى من قوى ليست ديموقراطية وأنها لا تهتم بالديموقراطية فى العالم العربى وإنما بمصالح وملفات أخرى لا صلة لها بالديموقراطية.

أما الحجة الثانية فهى أشد تهافتا. فهى أولا متناقضة مع الحجة الأولى لأن قوامها أن مناقشة المبادرة الأمريكية والأوربية للديموقراطية مع الحكومات العربية كان يمكن أن يجعل بعضها على الأقل مقبولا. ويبدو هذا القول مرتبكا فى أفضل الأحوال وخاصة إذا صدر عن مثقفين ديموقراطيين. فبعضهم أدان طرح المبادرة الأمريكية قبل مناقشتها مع المعنيين بها فى المنطقة. ولا أعتقد أن هؤلاء المثقفين قصدوا أن يناقشها الأمريكيون معهم

هم. والأرجح أنهم كانوا سيرفضون مثل هذه المناقشة لو عرضت عليهم من جانب مسئولين أمريكيين. أما عندما تصدر هذه الحجة عن الرسميين أو الحكومات فهى تبدو غير مستغربة ولكنها سخيفة. فعلى المرء أن يقول بحسم انه يرفض مناقشة الشئون الداخلية مع قوى أجنبية فيكون أكثر نزاهة بكثير من أن يرفض مبادرة أجنبية تخص الشئون الداخلية لمجرد أنها لم تناقش مع الحكومات المعنية. وهى- أى هذه الحجة- متهافتة لأنها تفرض السؤال التالى: هل كان الحكام العرب يقبلون بتلك المبادرة أو اقل أو أكثر منها لو أن الأمريكيين قد ناقشوها معهم قبل طرحها علنا؟ ولو كانت الإجابة بالإثبات لكان فى المسألة فضيحة مزدوجة. إذ أن قبول مناقشة الاختيارات السياسية الداخلية للدول العربية يمنح الأمريكيين حقا ليس لهم وقد يؤدى إلى النتيجة التى رفضتها الحجة الأولى وهى أن يكون للأمريكيين اختصاص فى مناقشة التطور الداخلى لشعوبنا العربية. ومن ناحية أخرى سيطرح السؤال التالى: لماذا لم يبادر الحكام العرب بطرح وتطبيق الإصلاحات الجوهرية التى يمكنهم قبولها قبل أن يضطروا لمناقشتها مع الأمريكيين، على الأقل ليتجنبوا منح الأمريكيين صلاحية الضغط عليهم فى هذه القضايا. أما إن كانت الإجابة بالسلب وأن الحكومات العربية سترفض تلك المبادرات للإصلاح السياسى فى بلادها لا يكون لتلك الحجة مقام لأن الحجة الأهم هى أن تلك الإصلاحات مرفوضة من حيث المبدأ وأن التدخل الخارجى مرفوض من حيث الأصل سواء تم بمناقشة أو بدون مناقشة الحكومات العربية.

أما الحجة الثالثة والتى تقول بأن المبادرة الأمريكية والأوربية نمطية لا تصلح لمنطقة واسعة ومتنوعة فهى فى أفضل الأحوال غير ذات موضوع. فما نشر عن تلك المبادرة ـــ فى الواشنطن بوست والحياة- ليس سوى رطانة بالغة العمومية وليس قوالب محددة تفصل فى طبيعة الأنظمة السياسية أو صيغة الحكم الديموقراطى المرغوب. ومن الواجب أن نشير هنا إلى أن أية فكرة بما فيها الديموقراطية بالطبع تشتمل على نوع من الاختزال الضرورى.

ولكن هذا الاختزال لا يصادر على التنوع. فالديموقراطية هى مفهوم محدد وهى فى نفس الوقت غابة من التطبيقات المتنوعة. وقد يكفى تماما أن يتسم النظام السياسى بقابلية تداول السلطة أو بترتيب حماية معقولة للحريات العامة لكى نتحدث عن ديموقراطية بالرغم من أن طبيعة النظام السياسى والاجتماعى قد يختلف تمام الاختلاف. فهل هناك تمايزات أو اختلافات أشد مما يقوم بين الحالة الهندية والأمريكية الشمالية؟ ومع ذلك فكل منهما ديموقراطى دون أن يشكو أحد من تنميط الفكرة الديموقراطية.

فلسطين دائما؟

وتبقى أهم الحجج التى ساقها الحكام العرب على الإطلاق وهى القضية الفلسطينية. ولا يختلف عربى على أن تلك هى قضية القضايا وانها تتداخل مع كل القضايا الأخرى. ولكنها ليست حجة مانعة للديموقراطية بأى حال. فالديموقراطية تعزز النضال ضد الاحتلال وتقوى المقاومة والمناعة الوطنية. وقد صار خطاب لا صوت يعلو على صوت المعركة ممجوجا ومرفوضا لأنه يصادر على الديموقراطية والحريات العامة دون أن يحرر فلسطين.

غير أن الجانب الأخر من الصورة لا يقل أهمية. فطرح قضية فلسطين فى سياق الرد على حديث الأمريكيين عن الديموقراطية يعنى مجرد نقل عبء قضية فلسطين من عاتق الحكام العرب إلى عاتق الأمريكيين. فالحكام العرب لا يريدون أن يفعلوا شيئا من أجل فلسطين بأنفسهم وهم يكتفون بالإعلان عن مطالبتهم لأمريكا بأن تحل لهم قضية فلسطين ويبدو أنهم يهددونها بأنها أن لم تحل لهم هذه القضية فلن يتقدموا بأى تنازل لشعوبهم فى مجال الديموقراطية. ويبدو الأمر وكأن الحكام العرب يقولون للأمريكيين أن عليكم حل القضية الفلسطينية قبل أى حديث عن الديموقراطية فى بلادنا العربية! وقد يعنى هذا المنطق أيضا أن الحكومات العربية ستأخذ شعوبها رهينة الاستبداد طالما أن فلسطين باقية رهينة الاحتلال! ومع ذلك فان عشرات من المسئولين الأمريكيين يقولون فى مذكراتهم المنشورة أنهم

كانوا يشعرون بالمفاجأة لأن المسئولين العرب الذين زاروهم فى أوقات ومناسبات مختلفة لم يحدثوهم عن قضية فلسطين. ولذلك يبدو أن لدى الأمريكيين "أدلة" دامغة على أن الحكام العرب يستخدمون تلك القضية فقط للاستهلاك المحلى وهو ما يفيدهم أيضا فى المصادرة على الديموقراطية والحريات العامة فى بلادهم باسم فلسطين وهى نفس فلسطين التى لم يفعلوا من أجلها سوى اقل القليل.

ولا يقل عن ذلك أهمية وخطورة أن تلك الحجة تقود إلى استمرار خدعة أنه يمكن إقناع الأمريكيين بالمنطق والعقل بحل القضية الفلسطينية بالضغط على إسرائيل أو عقابها.

أما حقيقة الأمر فهى أن الأمريكيين لن يضغطوا على إسرائيل إلا إذا ضغط عليهم الحكام العرب عبر صيغة نضالية تهدد المصالح الأمريكية الجوهرية فى المنطقة بصورة جدية، وهو ما يعنى أن لدى الحكام العرب رؤية لتحرير الأرض المحتلة بما يتجاوز المناشدات المهينة للأمريكيين وبالاعتماد على القوة العربية.

وهنا نعود الى العلة الأعظم وراء تهافت الخطاب الحكومى العربى حول الديموقراطية. ان ما يقوله الحكام العرب يعنى أنه ليست لديهم أية رؤية كبيرة أو أية مبادرات عظمى ملهمة أو مثيرة للحماس حول أى موضوع وأى قضية مهمة، وخاصة فيما يتعلق بالتطور والمستقبل السياسى للعرب. وأن ما يهمهم هو القعود فى السلطة إلى الأبد بدون أى التزام بأى قيد سياسى أو دستورى ودون أى ضمان يتعلق بمضمون السياسات أو بالإنجاز فى أى مجال، وخاصة مجال الدفاع عن الاستقلال والسيادة بمناهضة العودة إلى عصر الاستعمار (الأمريكى هذه المرة) وتصفية الاحتلال الإسرائيلي للأراضى العربية. وقد حكم بعضهم ربع قرن حكما استبداديا دون أن تتحرر فلسطين، ودون أن يحصل الشعب على الحرية، وتراجعت بلادنا العربية إلى المنطقة الأقل إنجازا فى التنمية بعد أفريقيا الاستوائية! وهم يريدون مزيدا من هذا كله دون مناقشة لا من الداخل ولا من الخارج!

الديموقراطية فى الخطاب الأمريكى

لولا أن توقعات المرء من المسئولين الأمريكيين سلبية للغاية أصلا لكان من الضرورى أن يعبر عن صدمة اشد من تهافت وانحطاط الخطاب الرسمى الأمريكى حول الديموقراطية فى العالم العربى والإسلامي. وأول أسباب هذا التهافت هو أن السبب الرئيسى الذى يبرر الديموقراطية لديهم هو أمنهم القومى الخاص. وكأن الديموقراطية قد صارت تبرر بالأمن، وهو موقف فكرى وسياسى غاية فى التدنى على كل الأصعدة.

يبرر خطاب الديموقراطية الرسمى الأمريكى تحول الديموقراطية إلى ضرورة أمن قومى للولايات المتحدة لأن نظم الحكم الاستبدادية فى العالم العربى- من وجهة نظر هذا التيار- قد فشلت فى الأداء الاقتصادى والاجتماعى، وأن هذا الفشل مع تفشى الفقر يعملان لصالح مزيد من الانتشار للقوى الإسلامية المتطرفة، التى أعلنت الحرب على الولايات المتحدة والغرب عموما. وفضلا عن ذلك يعتقد أقطاب هذا التيار أن هذه النظم تقوم بتشجيع الكراهية للولايات المتحدة والغرب وإسرائيل كوسيلة لتشتيت انتباه الشعوب والمجتمعات بعيدا عن الشئون الداخلية، وعن إدراك ضرورة مساءلة هذه النظم بشغلها فى صراعات خارجية.

ثم أن هذا التيار يروج لحجة أن الإصلاحات الديموقراطية فى المنطقة هى بحد ذاتها الطريق الآمن للسلام نظرا لأن الديموقراطيات لا تتحارب، وهو ما يعنى فى سياق الشرق الأوسط أن تحول الدول العربية إلى الديموقراطية يجعل هناك إمكانية لبناء السلام مع إسرائيل! ولهذا السبب يرى هذا التيار أن على الإدارة الأمريكية أن تؤجل عملية السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطينى حتى يتم ضمان الإصلاحات السياسية "الديموقراطية" فى فلسطين! ويعتبر عزل الرئيس عرفات، وإعلان سياسة عدم الاعتراف به منذ خطاب بوش فى ٢٤ يونيو عام ٢٠٠٢ أحد أهم الخطوات فى تطبيق هذا السيناريو بالنسبة للفلسطينيين. ومع ذلك فلا يقنع هذا التيار بمحاولة

"فرض الديموقراطية" فى فلسطين المحتلة وحدها بل يسعى لتحويل العالم العربى والإسلامي كله إلى "نظم ديموقراطية" حتى يعقد سلاما مستقرا مع إسرائيل! وبكل أسف فإن عقول أوربية أكثر تقدما مثل وزير الخارجية الألمانى فيشر كان أكثر صراحة ووضوحا فى الإعراب عن فكرة أن الهدف من مبادرات الديموقراطية فى العالم العربى، وخاصة مبادرته، هو التوصل إلى سلام بين العرب وإسرائيل.

أما الحجة الثالثة فتبدو أكثر ارتباكا لأنها تتعلق بالإسلام. ومن الواضح أن مصطلح " الشرق الأوسط الكبير" يقصد به العالم الإسلامي بأكثر مما يقصد به المنطقة الجغرافية. وهنا ندرك أهمية تنظيرات معينة مثل تلك التى يقدمها مفكرون صاروا من أقطاب اليمين الأمريكى مثل فوكوياما الذى يرى أن التناقض الرئيسى فى النظام العالمى اليوم وبعد نهاية الحرب الباردة يدور بين الديموقراطية الأمريكية والفاشية الإسلامية. وبالرغم من أن القليلين هم من يقولون علنا أن الإسلام نفسه معاد للديموقراطية فلا شك أن هذه الفكرة منتشرة على نطاق واسع داخل الفكر الأمريكى باتجاهاته المختلفة. ومن المرجح أنها تنتشر الآن بسرعة فى صفوف الفكر الأوربي أيضا. ولا شك أن المقارنة الضمنية والصريحة هنا تدور فى العقل الأمريكي بين حالة "الفاشية الإسلامية" كما يسميها أمثال فوكوياما و"الفاشية الأوربية واليابانية" أثناء الحرب العالمية الثانية. وتعيدنا هذه المقارنة إلى مدى هيمنة الخطاب الأمنى والعسكرى على "خطاب الديموقراطية" الأمريكى.

الأمن القومى

يطرح الأمريكيون إذن "فرض الديموقراطية" على العالم العربى والإسلامي- فيما يسمى مبادرة الشرق الأوسط الكبير- انطلاقا من أهداف الأمن الأمريكى بعد ١١ سبتمبر. ويمثل هذا الربط ذاته جهلا شديدا بالتاريخ فيما يتعلق بهذه المسألة. فالواقع التاريخي يؤكد أن الإرهاب السياسى الحديث قد انتعش فى صميم المجتمعات الديموقراطية الأوربية.

بل أنه ظهر كفاصل أو ظاهرة جوهرية فى التاريخ السياسى الأوربي على يد الثورة الفرنسية "الديموقراطية" ذاتها. وحتى وقت قريب كان الإرهاب اليسارى ينتعش فى بعض أهم الديموقراطيات الغربية ومنها إيطاليا وألمانيا. بل إنه لا يزال ينتعش فى قلب الديموقراطية الأسبانية بعد فرانكو. كما أن الإرهاب اليمينى يمثل ظاهرة فى التاريخ السياسى الأمريكى ذاته حتى الآن.

وحتى لو قبل الأمريكيون بفكرة أن الديموقراطية فى العالم العربى مهمة لأمنهم القومى فما الذى يقنع العرب بضرورة الديموقراطية اذن؟ هل ثمة ما يقنع العرب بالديموقراطية عندما يقال لهم أنها مهمة للأمن القومى الأمريكى؟

ولكن السخف الكامن فى تلك الحجة من وجهة نظر عربية يظهر بصورة اشد عندما يسمى الأمريكيون حركات مثل حماس والجهاد الإسلامي فى فلسطين كإرهاب بينما يمتنعون عن تسمية الأساليب الإجرامية التى تستخدمها الدولة الإسرائيلية بأنها إرهاب. ويشعر العرب بل وأى مراقب نزيه بالسخف الكامل لهذه الفكرة عندما يصل الأمر بالرئيس بوش للقول بأن مجرم حرب وإرهابي من أسوأ الأنواع مثل شارون كرجل سلام! فى الوقت الذى يسمى فيه من يناضل لتحرير بلاده من الاحتلال كإرهابي!

لقد وظفت الإدارة الأمريكية خطاب الأمن القومى بطريقتين غاية فى التناقض. ففى بلادها ذاتها لم تتورع الإدارة الأمريكية عن طعن الديموقراطية الأمريكية فى مقتل باستخدام حجة الأمن القومى وذلك بإصدار قوانين معادية للديموقراطية والحقوق المدنية مثل قانون باتريوت وقانون الأدلة السرية. وتشير دراسات أمريكية عديدة إلى أن استخدام حجة الأمن القومى للتضييق على الحريات والحقوق المدنية فى أمريكا ليست ظاهرة حديثة وإنما عميقة الجذور فى التاريخ السياسى الأمريكي. وبوجه عام يمكن القول بأن اليمين المعادى للديموقراطية سواء فى أمريكا أو الشرق الأوسط لم يتورع عن استخدام الإرهاب حتى وهو فى الحكم ولم يتورع فى الوقت نفسه عن استخدام خطاب الأمن القومى لتقييد أو العصف بالحريات

الديموقراطية. لقد فعل ذلك كل من الرئيس الأمريكى ريجان والرئيس المصرى أنور السادات. واشتهر عن الأخير تصريحاته التى تقول " بأن الديموقراطية لها أسنان".

الحرب والديموقراطية

غير أن تهافت الخطاب الأمريكى للديموقراطية فى الشرق الأوسط يصل إلى مستوى الغوغائية الكاملة عندما يبرر الحرب بالديموقراطية بينما يقول بأن الديموقراطية لازمة للسلام. فقد فرضت الإدارة الأمريكية الحرب ضد العراق باسم الديموقراطية بين مبررات أخرى! ومن الواضح أن الشعب العراقى شهد بلاده تدمر على نحو شامل دون أن يحصل على الديموقراطية! ولا شك أن تبرير الحرب باسم الديموقراطية هو أكبر تزوير فكرى فى العصر الحديث.

أن الأساس الفكرى للمبادرة المسماة بالشرق الأوسط الكبير تمثل فى برنامج بحثى قامت به الأكاديمية الأمريكية لسنوات طويلة وأثبتت من خلاله إحصائيا أن النظم الديموقراطية لا تتحارب وأن غالبية الحروب فى التاريخ وقعت بين نظم استبدادية أو بين نظم ديموقراطية وأخرى استبدادية. ولم يكن لهذا البرنامج البحثى أية صلة بالشرق الأوسط حتى التقطها بعض الساسة الأفاقين المحترفين لتبرير خطاب فرض الديموقراطية على البلاد العربية والإسلامية فيما يدعون. والواقع أن هذا البرنامج البحثى قد استبعد صراحة من استنتاجاته طائفة واسعة من الحروب التى تسمى حروبا استعمارية حديثة. فقد كان النظام "الديموقراطى" البريطانى هو الذى شن الحروب الاستعمارية الحديثة ضد مستعمرات وشعوب لم تكن تعرف الديموقراطية بسبب المستوى البسيط لتطورها السياسى. ولا يمكن استنتاج شىء له معنى بالقول بأنه لو كانت المجتمعات المستعمرة فى أفريقيا واسيا ديموقراطية لما وقعت لها كارثة الاستعمار! كما أن كون الجيوش الاستعمارية التى زحفت على المستعمرات فى أفريقيا واسيا جاءت من بلاد تسمى ذاتها

ديموقراطية لم يكن أمرا له أى دلالة حسنة للديموقراطية من وجهة نظر هذه الشعوب. وفى كل الأحوال فلم تكن تلك الشعوب لتتردد فى الدفاع عن استقلالها السياسى ما أن تسمع أن الدول التى جاءت لغزو بلادها تتمتع بالديموقراطية!

وهذا هو واقع الحال بالنسبة لشعب جنوب أفريقيا مثلا والذى عاش طويلا فى ظل نظام العزل العنصرى الذى كان ديموقراطيا للغاية! وبداهة هو أن هذا هو ما حدث للشعب الفلسطيني أيضا حيث جاءت العصابات الصهيونية لتغتصب بلاده ولتؤسس فى نفس الوقت فيما بينها نظاما ديموقراطيا!

لا يقتصر الأمر على سخف الفكرة وحدها. فالمشكلة الحقيقية هى أن هذا الارتباط بين الإمبريالية والحرب والعنصرية واغتصاب الأراضى من ناحية والديموقراطية من ناحية أخرى لا يمنح أية ميزة لمصطلح الديموقراطية لدى الشعوب العربية. وبالقطع لن يكون الانبهار بالمصطلح شديدا فيما بينها بحيث تترك هؤلاء "الديموقراطيين" يطردون أصحاب الأرض الأصليين من بلادهم تقديرا لروعة مصطلح الديموقراطية!

ويتضاعف السخف الكامن فى هذا التبرير لأن من يقف وراء مشروع "المبادرة الديموقراطية فى الشرق الأوسط العظيم" ليسوا حقيقة من النوع الذى يقدر السلام ناهيك عن العدل. فقد نصح أمثال وولفيتز وفيث وغيرهم من عتاة الحركة الصهيونية اليمينية الأمريكية وعتاة المحافظين الجدد حتى رجلا مثل نتنياهو بان لا يحترم اتفاق أوسلو بالانسحاب من الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧, وبطبيعة الحال فان وقوف أمثال هؤلاء وراء مشروع الشرق الأوسط العظيم أمر لا يساعد على الغرام بالديموقراطية المزعومة التى تريد هذه الإدارة الأمريكية المفتونة بالحرب نشرها فى المنطقة!

وأخيرا نأتى إلى الحجة التى تستخدم المشابهة مع الفاشية الأوربية

الديموقراطية والفاشية

ويروج آخرون داخل وخارج الإدارة اليمينية الأمريكية الحالية لفكرة أن التناقض الأساسى فى العالم اليوم يدور بين الديموقراطية و"الفاشية الإسلامية". ومن ثم فان نشر الديموقراطية ولو بالقوة على الدول العربية هو الطريقة المناسبة لهزيمة الفاشية الإسلامية!

وهنا أيضا نقف أمام قدر مذهل من انعدام المنطق والسخافة النظرية ومن ثم العقم والتفاهة السياسية.

إذ تكفى نظرة واحدة إلى الشرق الأوسط لندرك أن المسألة ليس فيها أى من تلك السمات التى ميزت الصراع بين الولايات المتحدة من ناحية وألمانيا واليابان من ناحية ثانية. فالعالم العربى والاسلامى المستهدف بالخطط الأمريكية الضاغطة لم يتحد أو يصارع الولايات المتحدة أو ينافسها على شىء من النفوذ. بل هو فى أكثره تابع لها تبعية وثيقة وقدم لها خدمات استراتيجية واقتصادية وسياسية ثمينة، بل وجوهرية بالنسبة لمصالحها العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن. وهو أيضا لا ينافسها من ناحية الأيديولوجيا السياسية. وغاية ما يبحث عنه هو الاستئثار بالفضاء السياسى المحلى عبر أنظمة حكم وأيديولوجيات محافظة مستمدة أو مبررة من ثقافات المنطقة. وبداهة لا يمكن تحويل هؤلاء الوكلاء المحليون إلى "منافسون استراتيجيون" ناهيك عن وصفهم بالفاشية من المنظور الأمريكى.

ولا يمكن بحال قبول القول بأن تحدى الحركات الجهادية الإسلامية للولايات المتحدة -ولو بأكبر قدر من شطح الخيال- هو شىء مماثل لما قامت به ألمانيا واليابان من تهديد لأوربا وأمريكا سواءً من الناحية العسكرية البحتة أو من الناحية السياسية والأيديولوجية.

فهناك الفارق الكبير فى مستويات التطور الاقتصادى والتقنى والاجتماعى بل والسياسى بين الدول العربية مجتمعة فى اللحظة الراهنة وكل من ألمانيا واليابان حتى قبل الحرب العالمية الثانية. فلم تتمكن أى من البلاد العربية من إنجاز ثورتها الصناعية الأولى ولا تملك أى منها شيئا من

القدرات الصناعية العملاقة التى امتلكتها الدولتان عندما انفجرت الحرب الثانية. ومن المستحيل لعاقل تدرب على تراث الفكر الأوربي أن يعتبر التحدى الذى يمثله رجال غاضبون يعيشون فى جبال أفغانستان للولايات المتحدة حركة فاشية، تماثل فى شدتها ما مثلته كل من إيطاليا وألمانيا واليابان فى عقد الثلاثينات.

خطاب ديموقراطى منسجم

دون أن ننكر أوجه مهمة للخلاف وربما الانقسامات فيما بين القوى الديموقراطية العربية يمكن القول بأن ثمة خطابا ديموقراطيا أكثر انسجاما بدأ يطرح نفسه على الساحة العربية. وينغرس هذا الخطاب فى التربة العربية ويؤرخ لنفسه فى جهود أجيال من المفكرين والمناضلين الديموقراطيين والدستوريين والحقوقيين العرب منذ منتصف القرن التاسع عشر. ويرى هذا الخطاب أن مشروعية الديموقراطية تنشأ لا من رؤية أمريكية أو غربية لمستقبل المنطقة وإنما من الحاجات العميقة للشعوب العربية ذاتها بما فى ذلك حاجتها لتعزيز قدرتها على مناهضة ومقاومة التحالف الأمريكى الإسرائيلي وما يقوم به هذا التحالف من أعمال عدوان ضد الشعوب العربية كافة والشعب الفلسطينى بصورة خاصة.

ويحتمل هذا الخطاب خلافات أو تمايزات ثانوية فى عديد من القضايا بما فى ذلك الموقف من المبادرات الأوربية والأمريكية. فثمة تيار يشدد على أولوية رفض هذه المبادرات جملة وتفصيلا. ويقدم هذا التيار ثلاثة حجج رئيسية. الحجة الأولى هى ضرورة رفض جميع صور التدخل الأجنبى بما فيه هذه المبادرة بالذات. والحجة الثانية أن هذه المبادرة تعنى قبل كل شىء محاولة الولايات المتحدة وأوروبا لفرض الوصاية على المنطقة. أما الحجة الثالثة فهى أن مهندسى هذه المبادرة هم المحافظون الجدد المتحالفين مع اليمين الصهيونى.

أما التيار الثانى فيركز بدرجة أكبر على تكثيف الضغط الشعبى

والاجتماعى الداخلى للتحويل الديموقراطى للمجتمعات العربية مع تمييز برنامجه الديموقراطى عن البرامج والرؤى الصادرة عن الإدارة الأمريكية والحكومات الأوربية ورفض أى تحالف مع هذه القوى. ان المعيار الحاسم للموقف من أية قوى أو مقترحات خارجية أو داخلية هو موقفها من الحقوق التاريخية للشعب الفلسطينى وعلى رأسها تأسيس دولته فضلا عن تطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين. ويرى هذا التيار أن الديموقراطيين العرب ليسوا معنيين بقبول أو رفض أية مبادرات خارجية تتعلق بالديموقراطية فى العالم العربى بغض النظر عن منطلقاتها وإنما هم معنيون بتفعيل كل صور النضال من أجل تقنين الحقوق الأساسية للإنسان والمواطن فى البلاد العربية والتأكيد على استقلالية هذا النضال عن أى قوى خارجية والاشتباك مع هذه القوى وصولا الى تأمين انتصار النضال الشعبى الوطنى والديموقراطى سواء فى فلسطين أو فى البلاد العربية الأخرى. المهم هنا هو النضال ضد الإمبريالية وأهدافها الكلية مع التأكيد على أن أهداف النضال الديموقراطى تتخطى التنازلات المحدودة التى تطلبها الإمبريالية من الحكومات الإقليمية.

ان هذا الموقف يميز بين المطلب الديموقراطى العربى من ناحية والمبادرات الأمريكية والأوربية من ناحية أخرى. ولكن يجب التمييز أيضا بين هذا المطلب وما تطرحه قوى أخرى فى العالم العربى ترفض الديموقراطية من حيث المبدأ لحساب أهداف أخرى قد تشتمل على النضال ضد الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية.

والواقع أنه يستحيل أن نخلص المناقشات فى الساحة العربية من الاضطراب المنطقى والنظرى بدون حسم القضية الرئيسية وهى مرغوبية الديموقراطية بذاتها وكمنظومة نضالية لإنجاز الأهداف القومية.

ومن المشروع والضرورى تماما أن نبدأ بسؤال المرغوبية لأن الخلاف حوله غالبا ما يتخفى خلف قضايا أو مستويات أخرى للتحليل. هل تمثل الديموقراطية واحدة من أهم جوانب صورة المجتمع المرغوب فى العالم

العربى؟ هذا هو السؤال الحاسم فى الحقيقة.

يجب بطبيعة الحال أن نضع هذا السؤال فى سياق الصراع حول طبيعة الدولة والمجتمع فى العالم العربى. فهناك قوى كثيرة ترفض الديموقراطية من حيث المبدأ وذلك لأن لديها نماذج مغايرة تماما لطبيعة المجتمع والدولة. إذ يرفض الأصوليون الإسلاميون فكرة الديموقراطية من الأساس لأنها تقوم على مبدأ سيادة الشعب بينما يناضل هؤلاء الأصوليون لتطبيق ما يسمونه "الحاكمية لله" أو الدولة الدينية.

ولا يعد الإسلاميون القوة الوحيدة التى ترفض الديموقراطية كهدف للنضال الشعبى. فلا تزال فئات ضئيلة من التقدميين فى العالم العربى ترفض الديموقراطية انطلاقا من الرؤى التقليدية التى نظرت لها كإطار لديكتاتورية رأس المال. ولا شك أن الحكم على المرغوبية والجدارة يتوقف على معايير تخص الفاعلين الاجتماعيين والأيديولوجيين. ولذلك فغاية ما يمكن عمله هنا هو أن نقول أن الديموقراطية مرغوبة بحد ذاتها انطلاقا من معايير محددة، وهى المعايير الكامنة فى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كما هى مسجلة فى المواثيق الدولية. فالديموقراطية وحدها هى التى يمكن أن تضمن الحقوق الأساسية للإنسان والمواطن. فلا توجد حرية للضمير والاعتقاد فى طراز الدولة الدينية التى تبرر أيديولوجيا باسم الحاكمية أو القانون الإلهي. ولا توجد فرصة لاحترام حرية الفكر أو حرية الرأى والتعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الحماية القانونية لحرمة الجسد الإنساني أو لحرية الصحافة أو وسائل الإعلام والاتصال. وليس هناك إمكانية لحماية حق المشاركة. أما فى الواقع العملى فلم تكن هناك أية دولة يحكمها قانون إلهي وإنما بشر محددون استولوا على سلطة الدولة والحكم بوسائل عسكرية ويرومون عدم التقيد بأى التزام سوى تفسيرهم الخاص للشريعة أو القانون الإلهي وهو ما يعنى فى العادة سلطة مطلقة فى التفسير وفى وضع السياسات والقرارات. وكانت "دولة الحاكمية" أو "دولة الفقيه" وهى نموذج نادر تاريخيا ولا يكاد نجد له تطبيقا سوى فى الدولة الإيرانية الخومينية

المعاصرة أو نموذج "دولة السيف" التى يبررها فقهاء غالبا ما يتم تغييرهم هم عنوة تبعا لطبيعة ومزاج ومصالح أصحاب السيف أو العصبية. وهذه الأنماط بائدة تاريخيا وسببت معاناة ومحنة لا حد لها ليس فقط للمسلمين وإنما للإسلام ذاته.

وبينما قد يتحدث أنصار الدولة العقيدية عن معانى خاصة بهم للديموقراطية. أما فى الواقع التاريخى فقد صادرت الدولة العقيدية التى تتحدث باسم الجنس أو الدين أو الطبقة على حريات الجميع وتدهورت بسرعة خارقة إلى دولة عبودية عامة.

وبينما لا يطمع المرء فى إقناع أصحاب المدارس الفكرية والعقيدية الأخرى بالفضائل الذاتية للديموقراطية باعتبارها النظام الذى يحمى الحريات. إلا أن ثمة حقيقة تاريخية لا مجال لنكرانها وهى أن الديموقراطية كانت ولا تزال أعظم إنجازات التاريخ البشرى فى المجال السياسى وأنها النسق الوحيد للدولة القابلة من حيث المبدأ للتطور السلمى غير المحدود وبما يتفق مع معارف البشر ومصالحهم المتغيرة وأخلاقهم المتحولة ووعيهم المتبدل.

ولكن مرغوبية الديموقراطية تستند على أهميتها لقضايا وأهداف أخرى، قد لا تقل قيمة فى لحظات معينة من التطور التاريخى للشعوب والمجتمعات، ومنها مجتمعاتنا العربية مثل التحرر الوطنى والتنمية والازدهار الثقافى والتطور الخلقى والعدل الاجتماعى وغير ذلك من أهداف.

وقد يرى كثيرون أن لهذه الأهداف الأخيرة أولوية على إنجاز الديموقراطية اذا ما وقع التعارض بين الأهداف الممكنة والضرورية تاريخيا. بينما تؤكد التجربة التاريخية للعالم العربى خلال نصف القرن الماضى أن الاستبداد كان وراء معظم الكوارث التى ألمت بالعرب بما فى ذلك تلك الأهداف الأخرى التى يقدرونها. بل إنها كانت وراء الدمار الذى لحق بالمجتمعات ذاتها. واليوم يجب أن نفكر بجدية فى كيفية إعادة بناء هذه المجتمعات بعد أن وقع اتلاف شامل لنسيجها بسبب العنف الطغيانى الذى

مارسته الدولة ضدها. وهذا هو ما استنتجه بعض أكثر دعاة القومية تشددا فى مدرسة مركز دراسات الوحدة العربية. فالديموقراطية حتى فى حالة فلسطين هى الضمان الوحيد لاستمرارية النضال من أجل الحقوق التاريخية للشعب فضلا عن أنها هى بذاتها انتصار ثقافى مهم على الآلة العنصرية الإسرائيلية التى تقول بعجز العرب عن بناء الديموقراطية وميلهم لعبادة الاستبداد والإغراق فى الفساد!

إن هذه المناقشة تعنى بالحاجة إلى حسم قضية الديموقراطية من حيث المبدأ. ويعنى ذلك أنه لا يجوز أن نماحك مع الأمريكيين والأوربيين فيما يتعلق بالدعوة الديموقراطية بذاتها باستخدام حجج تافهة ولا مقام لها فى البنية المنطقية للمناظرة حول الديموقراطية. فالقول بأنه لا يمكن تقديم حل نمطى أو تصور واحد للنظام السياسى فى منطقة متنوعة مثل العالم الاسلامى الممتد من المحيط الأطلنطى حتى جزر جاوة صحيح من حيث المبدأ ولكنه لا ينفى حاجة هذه المنطقة كلها لشكل أو آخر من أشكال الدولة الديموقراطية أو على الأقل الإصلاح الديموقراطى. فهناك أشكال متنوعة للديموقراطية وهناك مستويات متباينة لنضجها وقوالب شتى لهيئاتها المؤسسية والدستورية. أما استخدام حجة الأصالة أو الخصوصية الثقافية للحيلولة دون تطور الديموقراطية فهى حجة فاسدة منطقيا. فالديموقراطية لم تكن تراثا متواصلا لأى مجتمع فى العالم. وفى نفس الوقت فالديموقراطية هى النظام الوحيد الذى يسمح بالخصوصية القومية لأنها تترك القضايا المهمة بيد الشعب وهو صاحب وسيد خصوصيته. ولا يجوز أن يملك مستبد أهلية احتكار تفسير الخصوصية لأنها عندئذ لن تكون أكثر من حقه المطلق فى الاستبداد بدون قيد أو شرط.

إن الإقرار بمرغوبية الديموقراطية لا يعنى أنها ممكنة فى أية لحظة تاريخية بعينها. وقد تعترض عقبات شتى طريق التطور الديموقراطى السريع. ولا يمكن دحض هذه الحقيقة. ومع ذلك فلا يمكن قبول أى ادعاء بصدد هذه المسألة بدون مناقشته بكل عناية. وهناك طائفة من التحليلات

التى ترى عدم إمكانية تطبيق الديموقراطية فى منطقتنا من العالم، فى الوقت الحالى أو المستقبل المنظور.

بعض هذه التحليلات تقوم على نظريات عامة هيكلية أو تاريخانية. وعلى سبيل المثال يرى البعض أن الديموقراطية تستلزم حدا أدنى من التطور الاقتصادى الحديث الذى يسمح بنشر التعليم وتجاوز الولاءات الأولية وتحقيق حد أدنى من التوازن الاجتماعى وولادة الفرد ورسوخ ثقافة الاعتراف بالأخر واحترام حكم القانون وضمان السلم الأهلى..الخ. وغالبا ما يقال أن العالم العربى يفتقر إلى هذه الملامح الهيكلية. وثمة نظريات تاريخانية تقول بأن العالم العربى لم ينجز عملية بناء الأمة وهى عملية سابقة على ومحددة لإمكانية تأسيس ديموقراطية ناضجة قابلة للاستمرار. ويؤكد اتجاه أخر أنه لا يمكن بناء الديموقراطية قبل تحقيق الاستقلال الوطنى ومن ثم تصفية الإمبريالية والصهيونية وانتزاع السوق المحلى والاستقلال به كقاعدة تراكم ضرورية لإحداث التحول إلى اقتصاد حديث قادر على تلبية الحاجات الأساسية والوصول إلى حد أدنى من التطور الاجتماع والنضوج الطبقى.

والواقع أن هذه النظريات تشير بالفعل إلى أهمية التوصل إلى شروط اقتصادية واجتماعية لكى يعمل النظام الديموقراطى بصورة كفؤ وعالية المستوى وبدون أزمات كبيرة. غير أن افتراض أن هذه الشروط يمكن التوصل إليها من خلال أنساق استبداد مختلفة ليس سوى زعم اقل معقولية وجدارة من الناحيتين النظرية والعملية معا. وتثبت تجربة الهند أن من الممكن التوصل الى مستوى معقول من التطور الديموقراطى وان لم يكن حرا من الأزمات الهيكلية بالرغم من تدنى الشروط الكلية للحداثة الاقتصادية وللثقافة والمعرفة. ولكن الديموقراطية الهندية أثبتت نضجا أكبر واستقرارا أعمق بعد أن بدأت الهند فى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى والنضج الثقافى والسياسى. وهنا يمكن القول بأن الديموقراطية هى الوسيط الذى يمكن أن ينضج شروط الوعى والتطور الاجتماعى المواكب له بأفضل من

غيرها من النظم وهو الأمر الذى تثبته التجربة الهندية بالمقارنة بالتجربة الباكستانية رغم أن الأخيرة بدأت من شروط ذاتية وموضوعية أعلى بكثير من الأولى. وبتعبير آخر فان الديموقراطية تطلق طاقات التمكين والتنمية البشرية بأفضل كثيرا من أي بنية استبدادية حتى لو كانت ذات طبيعة شعبوية.

ثمة مشكلات أخرى عديدة تواجه عملية بناء ديموقراطية عربية قابلة للاستمرار والنجاح. ولا شك أن التحديات الخارجية من أهم هذه المشكلات. غير أن العالم الخارجي ليس مصدر المشكلات وحدها. بل هو أيضا مصدر للدعم والتضامن. ويجب توظيف الطاقات الهائلة والإمكانيات غير المحدودة فى التضامن الدولى وفى العمل المشترك على صعيد المجتمع المدنى العالمى. ويتطلب هذا التوظيف صياغات استراتيجية ذكية. ولكن تظل القضية بيد القوى المجتمعية الناهضة فى العالم العربى ذاته. ويجب أن يكون إحياء الثقافة الديموقراطية فى سياق النضال من أجل النهوض الشامل بمجتمعاتنا العربية هو محور اهتمامنا. وكل مكسب مهم يتحقق على طريق حماية حقوق الإنسان هو خطوة إلى هذا الأمل.

محمد السيد سعيد